

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	3-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	250,000
TITLE :	Israel Attempting to Produce Fracking Oil
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Waleed Khadory

PRESS CLIPPING SHEET

محاولات في إسرائيل لإنتاج النفط الصخري

وليد خدوري *

الخاص بنتانياهو، ورئيس لجنة مجلس الاقتصاد الوطني في مكتب نتانياهو، وكبير موظفي مكتب نتانياهو سابقاً. ونالت الشركة تعويضاً عن خسارة العمل في لواء القدس، بالموافقة على الاستكشاف في هضبة الجولان، إلا أن العمل لا يزال مبكراً هناك.

حاولت إسرائيل منذ خمسينات القرن العشرين اكتشاف النفط الخام في الأراضي البرية، لكن دون العثور على كميات تجارية. وثمة إنتاج محدود من شركة إسرائيلية، بدأ عام ٢٠١٠، من بئر «مجد ٥» الواقع قرب قرية رنتيس شمال غربي مدينة رام الله في الضفة الغربية بمحاذاة الخط الأخضر. وتقدر مصادر فلسطينية رسمية حجم الإنتاج من الحقل بنحو ٨٠٠ برميل يومياً فقط وتشير هذه المصادر إلى أن الدراسات الزلزالية في المنطقة ترجح امتداد الجزء الأكبر من الحقل داخل الضفة الغربية. لكن أخطاراً سياسية تحيق بتطوير الحقل في الضفة الغربية لأن منطقة الامتياز تمتد على مساحة ٤٣٢ كيلومتراً مربعاً من شمال مدينة قلقيلية إلى غرب مدينة رام الله، وما يتخلل ذلك من مناطق مصنفة كمناطق «ج» وفق اتفاق أوسلو، الأمر الذي يتطلب الحصول على الموافقات الإسرائيلية اللازمة للمضي قدماً في تطوير الحقل على الجانب الفلسطيني ومن شركات غير إسرائيلية.

وهناك الاكتشافات البحرية الغازية التي حققتها شركة «نوبل إنرجي» مع شركاتها من شركات إسرائيلية نفطية. لقد اكتشفت سبعة حقول في المياه الشمالية، معظمها ذات احتياطات ضئيلة. لكن هناك اكتشافين مهمين، هما حقل «تامار» وحقل «ليفايثان» حيث الاحتياطات ضخمة. وبدأت الشركات العاملة تدرس إمكانية تزويد السوق الإسرائيلية المحلية إضافة إلى التصدير للأسواق الإقليمية. إلا أن هذه المحاولات قد توقفت بداية هذا العام، نظراً إلى قرار لجنة مكافحة الاحتكارات في إسرائيل، الذي طالب الشركات بالتخلي عن حصصها في الحقول الضخمين وبيع هذه الحصص إلى شركات بترولية أخرى. ورفضت «نوبل إنرجي» هذا القرار، وعلقت كل أعمالها الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية في إسرائيل حتى حل هذه المشكلة المعقدة. وألغت السلطة الفلسطينية وشركة الكهرباء الأردنية والشركات العالمية التي تملك مصانع لتسييل الغاز في مصر، عقودها لاستيراد الغاز الإسرائيلي بسبب الفوضى التي دبت حول ملكية الحقول الضخمة. ويتوقع أن تستمر هذه الخلافات فترة طويلة قبل إيجاد حل قانوني أو سياسي لها.

بعد عقود من جمود المحاولات الإسرائيلية في مجال الاستكشاف البترولي، ثمة اندفاع وزخم مهمان في هذا المجال. لكن الأمور لا تزال في بداياتها، والنتائج النهائية غير معروفة حتى الآن. وواضح أن إسرائيل ستحاول تدريجاً تحقيق أمن ذاتي على صعيد الطاقة (عدم الاستيراد أو عدم مرور أنابيبها عبر الدول العربية)، كما ستحاول بمساعدة الولايات المتحدة، المضاربة على قطاع الطاقة العربي الحيوي، وبدأنا نشهد فعلاً محاولات منها لتحقيق هذه الأهداف على رغم محدودية إمكاناتها البترولية.

* كاتب عراقي متخصص بشؤون الطاقة

■ تحاول شركة أميركية تدعى «مبادرات إسرائيل للطاقة» استكشاف النفط الصخري في إسرائيل. تأسست الشركة عام ٢٠٠٨ وحاولت أولاً الحصول على رخصة برنامج تقييمي في منطقة «بيت شلش» التي تقع في لواء القدس، على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب غربي القدس. لكن هذا الطلب رفض في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤ من «لجنة التخطيط والتشييد الإقليمي للقدس» إضافة إلى مجموعة من منظمات البيئة الإسرائيلية وسكان المنطقة المعنية الذين يعمل معظمهم في زراعة العنب وخدمات السياحة البيئية. وحصل هذا الرفض، على رغم أن رئيس شركة «مبادرات»، هاورد جوناس، صديق حميم لرئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ومن المتبرعين الأميركيين الكبار لحمالاته الانتخابية. لكن على رغم هذا الرفض للحفر في لواء القدس، منحت رخصة للشركة نفسها في الشهر نفسه لبدء التقيب عن النفط الصخري في هضبة الجولان المحتلة، ولا يزال العمل قائماً.

وأخفقت شركة «مبادرات» الحصول على الرخص اللازمة لبدء العمل في لواء القدس، على رغم ادعائها أن طريقة إنتاجها جديدة لا تشمل تكسير الصخر باستخدام المياه الممزوجة بالكيمائيات بل بتقنية جديدة غير مستخدمة عالمياً وتشمل استخدام حرارة عالية جداً تحت الأرض لسنوات لفتح مسامات الصخور، وتؤكد «مبادرات» أن محاولتها هذه هي تجربة أولية فقط للتأكد من دقة تقنياتها الحديثة. إلا أن الشركة أخفقت في الحصول على الموافقات اللازمة من سلطات القدس المحلية ومن الوزارات والسلطات الحكومية المعنية إضافة إلى المعارضة الواسعة من منظمات حماية البيئة المحلية، على رغم الدعم الذي حصلت عليه الشركة من نتانياهو. ومن أسباب الرفض أن البرنامج لو كان تجريبياً في بادئ الأمر، سيصعب إيقافه مستقبلاً. ويرز خوف من تنفيذ التقنية الجديدة، غير المستخدمة في أي دولة أخرى في العالم، خوفاً من تلوث أحواض المياه الواقعة تحت الصخور، خصوصاً لأن هذه المياه تستخدم للشرب والزراعة.

وتدعي الشركة أن حوض «شفيل» في وسط جنوب إسرائيل يحتوي على احتياطي نفطي يقدر بنحو ١٥٠ بليون برميل أي ما يوازي تقريباً احتياطي العراق أو إيران. وأثار تحديد هذا الاحتياطي المبالغ به حتى قبل بدء الحفر شكوكاً حول جدية أرقام الشركة، ودفع إلى رفض طلبها. وتدعي الشركة أن المنطقة التي لديها رخصة للعمل بها ومساحتها نحو ٢٣٨ كيلومتراً مربعاً تحتوي احتياطاً بنحو ٤٠ بليون برميل من النفط الخام (ما يوازي احتياطي ليبيا). وحاولت الشركة بدء العمل بالقرب من قرية «بيت غفرين» أو «بيت جبرين» العربية الأصل التي تبعد ٢١ كيلومتراً شمال غربي مدينة الخليل.

وحاول نتانياهو مساعدة الشركة في الحصول على الرخصة اللازمة، إلا أن قرار الرفض من لجنة القدس للتخطيط كان بمثابة الضربة القاضية للمشروع الذي تقدمت به الشركة قبل ست سنوات تقريباً، على رغم أن تجديده ممكن. وساعد الشركة في تقديم طلبها المحامي